الأمم المتحدة

A/C.2/72/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
11 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد يورغنسن ..... (إستونيا)
لاحقا: السيدة لويس (نائبة الرئيس) ..... (سانت لوسيا)

المحتويات

المناقشة العامة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-17377 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

المناقشة العامة *(تابع)*

١ - **السيد وو هايتاو** (الصين): أعرب عن تعاطفه مع الولايات المتحدة وأسر ضحايا إطلاق النار العشوائي في لاس فيغاس. وقال إن جميع الدول يجب أن تتخذ إجراءات ملموسة للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي للجنة أن تحث على توثيق التعاون بين جميع أصحاب المصلحة.

٢ - وأضاف قائلاً إن البلدان يجب أن تعطي الأولوية للحد من الفقر، فهو الهدف الرئيسي لخطة عام ٢٠٣٠، عن طريق زيادة الموارد وتنسيق جهود التنمية والحد من الفقر. ويجب أن يركز المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية على بناء القدرات في مجال الحد من الفقر، والقضاء على الجوع والفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المحدد.

٣ - وتابع قائلاً إنه يجب الاستفادة من الشراكات الإنمائية على النحو الأمثل. ويجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها في الوقت المناسب وأن تقدم الدعم العملي لمساعدة البلدان النامية على السير على طريق تنموي ملائم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على التعاون بين بلدان الشمال والجنوب بوصفه القناة الرئيسية للشراكات الإنمائية، ويعمق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ويدعم الجهود التي تبذلها الجهات المعنية الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، للاضطلاع بدور أكبر في الشراكات الإنمائية.

٤ - وواصل قائلاً إنه يجب تحسين البيئة الدولية للتنمية. وينبغي لجميع الأطراف أن تسترشد بمبادئ التشاور على أوسع نطاق ممكن وبالمساهمات المشتركة وتقاسم المنافع، وتسعى إلى تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية وتحافظ على نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وشامل وتبذل الجهود لتحقيق عولمة اقتصادية تتسم بالانفتاح والشمول والمنافع العالمية. ويجب تسريع إدخال إصلاحات إدارية على المؤسسات المالية الدولية لزيادة تمثيل البلدان النامية. وينبغي زيادة موارد الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف.

٥ - واسترسل قائلاً إنه ينبغي لجميع الأطراف أن تدعم إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأن تقدم دعما أقوى لجهود البلدان النامية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويجب أن يقود كل بلد هذا الإصلاح بنفسه ويجب أن يركز فيه على مشكلة عدم كفاية الموارد المالية المتاحة وعلى الحاجة إلى زيادة المدخلات في عملية التنمية لكفالة جني البلدان النامية وشعوبها منافع حقيقية.

٦ - ومضى قائلاً إنه بالنظر إلى أن الصين هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فسوف تنفذ مفاهيم التنمية المتعلقة بالابتكار والتنسيق والاقتصاد الأخضر والانفتاح وتقاسم المنافع؛ وتعمل على النهوض بجانب العرض وبالإصلاحات الهيكلية؛ وتكثف جهودها الرامية إلى بناء اقتصاد مفتوح يقوده الابتكار. إن التنمية في الصين ستُفسح فرصاً أمام العالم؛ ففي عام ٢٠١٦، تجاوزت حصة الصين في النمو الاقتصادي العالمي ٣٠ في المائة، ويُرتقب أن تصل وارداتها المستقبلية من السلع الأساسية واستثمارها في البلدان الأخرى خلال السنوات الخمس القادمة إلى تريليونات وبلايين الدولارات، على التوالي.

٧ - وختم مداخلته قائلاً إن الصين تولي عناية كبيرة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: فقد أدرجت أهدافها في الخطة العامة للتنمية الوطنية وأدمجت تنفيذها بسلاسة في إطار تنفيذ خطط التنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، بما في ذلك الخطة الخمسية الثالثة عشرة. وتترابط المفاهيم والتوجيهات الواردة في مبادرة الحزام والطريق مع مفاهيم وتوجيهات خطة عام ٢٠٣٠، مما سيؤدي بالتأكيد إلى مزيد من التنسيق.

٨ - السيد **أريولا راميريز** (باراغواي): قال إن القضاء على الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم. ويجب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بالاتساق والتآزر مع الخطط والبرامج والصكوك الدولية الأخرى، بما في ذلك برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وينبغي أن يقترن تنفيذ القرارات المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠ بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، وحماية الكوكب والسلام العالمي. إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا سبيل إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة.

٩ - وأضاف قائلاً إن التصديق التاريخي في شباط/فبراير من ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية على أول اتفاق متعدد الأطراف بشأن تيسير التجارة سيكون له تأثير إيجابي على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وخطة عام ٢٠٣٠، وينبغي الإشارة إلى هذا التصديق في القرارات ذات الصلة.

١٠ - وفي سياق الإشارة إلى الإعلانات الإقليمية المعتمدة في العام الماضي، بما في ذلك إعلان أسونسيون بشأن إطار سِنداي للحد من

مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وإعلان أسونسيون المعتمد في الجمعية العامة للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو إعلان تمت مواءمته مع الخطة الحضرية الجديدة، أعاد تأكيد التزام بلده بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أبرمت حكومة بلده شراكة استراتيجية مع الأمم المتحدة بشأن المحطة الكهرمائية إيتايبو المشتركة بين دولتين، وهي شراكة تهدف إلى دفع عجلة تنفيذ الهدفين ٦ و ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

١١ - وفي الختام، قال إن عمل اللجنة ينبغي أن يكون متسقا مع تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ ومع تقارير الأمين العام في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال. ويجب التأكيد مجدداً على موضوع خطة عام ٢٠٣٠ — ''ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب'' - من خلال تجديد الشراكة العالمية وتعزيزها.

١٢ - **السيد ماتسوناغا** (اليابان): أعرب عن تعاطفه مع الولايات المتحدة وأسر ضحايا إطلاق النار العشوائي في لاس فيغاس، وكذلك مع بلدان منطقة البحر الكاريبي المتضررة من الأعاصير الأخيرة ومع المكسيك في أعقاب الزلزال. وقال إن تحقيق المستقبل كما تتوخاه خطة عام ٢٠٣٠ سيوفر الحماية من أنواع الكوارث التي تصيب العالم حاليا. وينبغي أن تكون مداولات اللجنة متصلة بخطة عام ٢٠٣٠؛ فالوقت لا يتسع لإعادة فتح باب مناقشة المسائل المتفق عليها في عام ٢٠١٥ سواء بشأن خطة عام ٢٠٣٠ أو خطة عمل أديس أبابا. وأكد أن اليابان على استعداد للإسهام، بفضل خبرتها في مجالات مثل الحد من مخاطر الكوارث والهياكل الأساسية ذات جودة. ولا ينبغي أن يرد في جدول الأعمال ما ليس ضروريا أو عاجلا من الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

١٣ - وأضاف قائلاً إن أساليب العمل المستخدمة في السنة الماضية سرعت عمل اللجنة وينبغي أن تستمر. ولا ينبغي فرض قيود زمنية غير مبررة على مشاريع القرارات التي لم تحترم المواعيد النهائية للعرض، بل ينبغي إرجاؤها إلى الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

١٤ - وتابع قائلاً إنه ثمة عدد من المسائل ينبغي أن تحظى بالأولوية في المناقشات المقبلة. فأولا، تظهِر الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم آثار تغير المناخ، التي يجب معالجتها على وجه السرعة، لأنها لا تهدد أمن البلدان الأكثر ضعفا فحسب، بل بقاءها أيضا، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يكون دور اللجنة في هذا الصدد هو تشجيع الدول على الإعراب عن الإرادة السياسية القوية للحفاظ على الزخم وعلى تنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٥ - وثانيا، إن الحد من مخاطر الكوارث هو وسيلة شاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأن كارثة واحدة فقط يمكنها أن تقوض التنمية وتعصف بإنجازات سنوات تحققت بشق الأنفس. وبالنظر إلى أن اليابان استضافت مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، فهي ملتزمة بتعميم الحد من مخاطر الكوارث بوصفه جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة في جميع مجالات خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك عبر الترويج لليوم العالمي للتوعية بأمواج تسونامي. وينبغي للمناقشات التي تجري في إطار اللجنة أن تساهم في التعجيل بتنفيذ إطار سنداي بشكل تام.

١٦ - وثالثا، إن حكومة اليابان ملتزمة بالتنمية المستدامة للبلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ومن بينها بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ومن خلال عمل اللجنة، سيسهم بلده في التنفيذ الكامل للبرامج والاستراتيجيات ذات الصلة، بما فيها إعلان وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، والوثيقة الختامية لمؤتمر طوكيو الدولي السادس المعني بالتنمية في أفريقيا.

١٧ - وأخيرا، قال إنه ينبغي إصلاح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) من أجل دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على نحو فعال. وينبغي أن يتواءم هذا الإصلاح بشكل كامل مع الإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

١٨ - **السيد لامبرتيني** (إيطاليا): قال إنه بعد عامين من اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وبما أن عام ٢٠١٧ شهد أعلى مستويات درجات حرارة مسجّلة على الإطلاق، فإن تغير المناخ لا يزال تحديا ملحاً لا يمكن إنكاره. وأكد من جديد التزام بلده باتفاق باريس وبمواصلة جهوده الرامية إلى الانتقال نحو اقتصاد أخضر وعالم تكون فيه الطاقة المستدامة في متناول الجميع. فإذا استُنفدت ثروات الكوكب، هـ لا يمكن مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر أو مواجهة تحديات التنمية

المستدامة التي تدخل في صميم عمل اللجنة. وأشاد بالتعهدات والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. وقال إن بلده لا يزال ملتزما، على وجه الخصوص، بالتصدي لمشكل القمامة البحرية وحماية النظام الإيكولوجي البحري من خلال مبادرة ١٠×٢٠ للمناطق البحرية المحمية.

١٩ - وأضاف قائلاً إن المسائل مثل الفقر وتغير المناخ والتحضر المستدام وإيجاد فرص العمل اللائق لا يمكن تناولها بصورة مجدية دون معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. فقد نفّذ بلده بفخر دوره فيما يتعلق بالهجرة وهو يتطلع إلى المساهمة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وبفضل استراتيجية تجمع بين التضامن والأمن، وبتعاون جميع الأطراف - الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص - وأداء كل طرف منها لدوره، يمكن التغلب على العقبة الهيكلية للهجرة. أما الأمن الغذائي فلا يزال في صميم السياسات الإنمائية الإيطالية؛ وتعمل حكومة بلده مع الوكالات الكائنة في روما على الترويج لعالم في مأمن من الجوع، حيث يلتقي الاستهلاك المستدام مع الإنتاج المستدام.

٢٠ - وأعرب عن تأييد بلده لجهود الأمين العام الرامية إلى مواصلة الإصلاح الطموح للأمم المتحدة وللالتزام الأخير بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن تمويل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ولا يمكن للجنة بلوغ كامل إمكاناتها إلا بمواءمة عملها مع الأولويات المحددة في أهداف التنمية المستدامة؛ وبتحسين أساليب عملها، يمكنها أن تحافظ على أهمية دورها وأن تعمل بمزيد من الكفاءة.

٢١ - **السيد لوبير** (سويسرا): قال إن اللجنة في حاجة إلى التكيف بالنظر إلى النطاق العالمي لخطة عام ٢٠٣٠ وإلى إنشاء منتديات جديدة. وينبغي أن تقدم اللجنة إرشادات معيارية بشأن التحديات العالمية الماثلة أمام التنمية المستدامة، وأن تساهم في تحسين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتكفل متابعة المؤتمرات الدولية عند الاقتضاء. وينبغي للجنة أن تعمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية، مع تجنب ازدواجية الجهود، بما في ذلك بين القرارات ومع عمليات الأمم المتحدة أو هيئاتها، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تكون مشاريع القرارات محدودة العدد وينبغي النظر فيها بوتيرة أبطأ من أجل إيلاء قدر مناسب من العناية للمسائل مع احترام المواعيد النهائية المعتادة. وربما يمكن زيادة عدد القرارات الثنائية السنوات. أما سويسرا، من جهتها، فقد قررت تقديم بيان عام في الجلسة الحالية بدلاً من الإعراب عن آرائها بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال في المستقبل.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن سويسرا ستشارك بنشاط فيما يتعلق بمشاريع القرارات بشأن تمويل التنمية، للمساهمة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن مشروع القرار المتعلق بمتابعة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات مسألة ذات أولوية، فالنشر المنتظر لعدة تقارير سيجعل النقاش أكثر موضوعية في السنة التالية. وينطبق الحال نفسه على مسألة الشراكات، التي يرجَّح أن يتناولها التقرير المقبل للأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٢٣ - وإلى جانب تكرار التأكيد على أن الأمم المتحدة تظل المحفل العالمي الوحيد الملائم لتكاتف الجهود الرامية إلى إقامة عالم أفضل، حث اللجنة على العمل بأكبر قدر ممكن من الفعالية من أجل تحقيق نتائج ملموسة للدول الأعضاء ومواطنيها.

٢٤ - **السيدة أغلادزي** (جورجيا): قالت إن اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، واتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ومواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ووضع خطة إصلاح الأمم المتحدة تندرج ضمن الخطوات المهمة المتخذة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وفي السنة الماضية، صدقت جورجيا على اتفاق باريس، وأدمجت أهداف التنمية المستدامة في خطة العمل الحكومية السنوية وسائر الوثائق الاستراتيجية لتوجيه السياسات الحكومية. وأضافت أن الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة من خلال إنشاء مؤسسات قوية حظيت بالتقدير بانتخاب جورجيا رئيساً لشراكة الحكومات المنفتحة. وسيقام العرض السنوي الافتتاحي لمنتدى متابعة الهدف ١٦ (المنتدى ١٦ +) للاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة في جورجيا في نهاية الشهر.

٢٥ - وأضافت أن العنصر الأساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو التمويل، سيتطلب حلولاً مبتكرة. ويمكن أن يسهم التمويل الابتكاري في توليد مصادر جديدة لتمويل التنمية. ويجري استكشاف نماذج مختلفة للشراكات بين القطاعين العام والخاص في جورجيا. ويوفر صندوق تضامن وطني، أنشئ قبل ثلاث سنوات،

منبراً متكاملاً للأعمال الخيرية الصغيرة والتمويل الابتكاري حشد الشركات والسلطات العامة. وذكرت أن المنتدى الدولي الأول المعني بالتمويل الابتكاري لخطة عام ٢٠٣٠ الذي استضافته جورجيا بالتعاون مع الأمم المتحدة والفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، قدّم في عام ٢٠١٥ توصيات بشأن تعزيز العمل المتعلق بالتمويل الابتكاري على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي. ويمكن استخدام التمويل الابتكاري لمساعدة وكالات الأمم المتحدة والشركاء من القطاعين العام والخاص على الصعيد العالمي على تحديد مصادر تمويل أكثر استدامة للمشاريع الإنمائية وعلى ضمان هذه المصادر. وتولت جورجيا مؤخراً رئاسة الفريق الرائد.

٢٦ - وأشارت إلى أن جورجيا حققت نمواً اقتصادياً كبيراً واتبعت نهجاً جديدة لمواجهة التحديات العالمية، وهو ما اعتُرِفَ به في تحسن تصنيف بلدها على الصعيد الدولي، ولا سيما في *التقرير بشأن التنافسية العالمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧* الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. وأدى تحسّن قدرة الاقتصاد الكلي على الصمود وتحسّن بيئة الأعمال التجارية إلى توقعات بأن تبلغ نسبة النمو ٥ في المائة في عام ٢٠١٧؛ وتفوق التوقعات المتعلقة بالسنوات المقبلة هذه النسبة. وأعربت عن استعدادها لتقاسم تجربة حكومتها الناجحة في مجال إصلاح الحوكمة والضرائب والتنمية الريفية والتمويل الابتكاري مع البلدان النامية، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولكن لا يزال هناك عمل كثير يجب القيام به، لا سيما فيما يتعلق بالبطالة والفقر اللذين يتم التصدي لهما عن طريق توفير الفرص والنهوض بمستويات المعيشة وتشجيع الابتكار وتطوير التكنولوجيا والأعمال التجارية الناشئة، وتحديداً فيما بين الشباب إلى جانب اتفاقات التجارة الحرة والسياسات الاستثمارية.

٢٧ - وفي الختام، قالت إن وفد بلدها يؤيد الآراء التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأهمية تبسيط عمل اللجنة وتنشيطه بغية التأكد من تركيزه أكثر على تحقيق النتائج.

٢٨ - **السيدة أوشير** (منغوليا): أشارت إلى تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/2017/66)، وقالت إن التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف كان بطيئاً ومتفاوتا بسبب عدم استقرار البيئة الاقتصادية العالمية وتقلبها واستمرار ضعف التجارة الدولية. ويجب إبداء التزام أقوى بالشراكات والتعاون على جميع المستويات. وخلال الدورة الحالية للجنة، ينبغي منح الأولوية للتمويل من أجل التنمية ونقل التكنولوجيا وتغير المناخ والحالات الخاصة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ولإيجاد حلول مستدامة للديون.

٢٩ - وأضافت أن النهوض بخطة الدوحة الإنمائية وإحراز تقدم في المفاوضات أثناء المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقبل في بوينس آيرس من شأنهما أن يعززا قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على الإسهام في التنمية المستدامة. وبعد التصديق على الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة، تتطلع منغوليا إلى الاستفادة من إمكانية خفض تكاليف التجارة وتحفيز التجارة لفائدة البلدان النامية غير الساحلية الكامنة في الاتفاق، بما في ذلك من خلال المادة المتعلقة بحرية المرور العابر.

٣٠ - وأشارت إلى أن تزايد عدد الوفيات الناجم عن الكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم يبيّن الحاجة إلى تعزيز القدرة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على الصمود على الصعيدين الوطني والمحلي، بالتوازي مع تعزيز التعاون العالمي والإقليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستستضيف منغوليا المؤتمر الوزاري الآسيوي المعني بالحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٨. وقالت إن مسؤولية منغوليا عن تغير المناخ ضئيلة، ولكنها تعاني من ارتفاع كبير في متوسط درجات الحرارة مما يهدد النشاط الرعوي للرُحل، ويضرّ بنصف السكان تقريباً. وقد وافق البرلمان في عام ٢٠١٤ على استراتيجية التنمية الخضراء الهادفة إلى بناء مجتمع منخفض الانبعاثات الكربونية وقادر على التكيف مع تغير المناخ. وذكرت أن منغوليا قد وضعت مساهمتها المحددة وطنياً التي تعتزم الإسهام بها، وأنها تبذل قصارى جهدها لتحقيق الهدف المتعلق بخفض انبعاثات غازات الدفيئة في إطار اتفاق باريس.

٣١ - وتابعت قولها إن الرؤية المنغولية للتنمية المستدامة تركز على القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتوازن الإيكولوجي والحوكمة الشفافة. وعلى الرغم من أن منغوليا تملك موارد معدنية وإمكانات قوية لتنمية الزراعة والسياحة، فقد تضررت للغاية نتيجة الانخفاضات الحادة في أسعار السلع الأساسية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد أن برنامج الإنعاش الاقتصادي في إطار تسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي قد اكتسب زخماً ونجح في استعادة ثقة المستثمرين، مع توفير الحماية لأشد الفئات ضعفاً.

٣٢ - وقالت إن الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية سيدخل حيز النفاذ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون مجمع الفكر الدولي، فور بدء

عمله، أداة فعالة لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ولبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية.

٣٣ - وأثنت على مبادرة الأمين العام الرامية لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بغية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ورحبت بتقريره الأول الذي حدد ثغرات في مجالات الشراكة والتمويل والبيانات والابتكار. وتتطلع منغوليا إلى التقرير المنقح الذي سيتضمن الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء أثناء المشاورات الواسعة النطاق.

٣٤ - **السيد لوكسين** (الفلبين): قال إن المجتمع الدولي لم يحقق بعد الزخم المعجل والمستدام اللازم لتنفيذ أطره الإنمائية الطموحة تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المحدد، وهي: إطار سِنداي، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، والخطة الحضرية الجديدة، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. وأوضح أن الرؤية الجماعية للفلبين تشمل أهداف التنمية المستدامة وتسعى إلى إرساء أساس أقوى لنمو أكثر شمولاً، ومجتمع لديه ثقة كبيرة وقادر على التكيف، واقتصاد معرفة قادر على المنافسة على الصعيد العالمي. ولا يزال القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في طليعة الأولويات.

٣٥ - وتابع قائلاً إن الفلبين تشارك في المناقشات داخل اللجنة بوصفها بلداً متوسط الدخل معرضاً بشدة لآثار تغير المناخ، وما يقرب من عشر سكانه يعيشون في الخارج. ولذلك تواصل الفلبين الدعوة إلى اتخاذ تدابير لمعالجة التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، واستخدام مقاييس الفقر بأبعاده المتعددة مؤشراً للأداء المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وأشار أيضاً إلى أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ورأى أنه ينبغي إدماج الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي في الخطط الإنمائية وفي برامج وكالات الأمم المتحدة واستراتيجياتها. وينبغي إعطاء قدر أكبر من الأولوية للهجرة بوصفها عنصراً مساعداً على تحقيق التنمية. ويتعين دمج مراعاة الاعتبارات الجنسانية في جميع المناقشات.

٣٦ - واختتم كلمته قائلاً إن المشاركة الموضوعية لجميع الدول الأعضاء أمر جوهري للحفاظ على فائدة عمل اللجنة باعتبارها منتدى دينامياً يوفر توجيهات سياساتية بشأن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأكثر إلحاحاً. وينبغي أن يضيف عمل اللجنة قيمة إلى الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٧ - **السيد كورتوريال** (الجمهورية الدومينيكية): قال إنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتضامن لمكافحة تغير المناخ، وخاصة البلدان المتقدمة النمو والجهات المانحة. واقترح إنشاء صندوق خاص يساعد على إنقاذ الأرواح عن طريق التصدي للكوارث المتصلة بالمناخ ويرصد اعتمادات لنظم الوقاية والإنذار المبكر. وأشار إلى استعداد الجمهورية الدومينيكية للعمل مع البلدان المتضررة الأخرى وهيئات الأمم المتحدة على دعم الحكومات التي لا تستطيع إعادة بناء بلدانها بمفردها. وفي ضوء الروابط بين السياحة والتنمية في منطقة البحر الكاريبي، ينبغي تحسين التأهب للكوارث وتفادي وقوعها في مناطق التجمعات الحضرية الكبيرة من خلال تعزيز البنية التحتية وتحضير المجتمعات المحلية.

٣٨ - وتابع قائلاً إن الجمهورية الدومينيكية، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تتصارع مع الثغرات الهيكلية التي لا يمكن قياسها بنصيب الفرد من الدخل فقط. ويمكن أن يؤدي عدم الاعتراف بخصوصيات البلدان المتوسطة الدخل وتنوعها إلى تحليلات خاطئة وإلى الترويج لسياسات وإجراءات لا تتناسب مع الأولويات الوطنية والإقليمية والدولية. وبالاقتران مع الأثر الناجم عن تغير المناخ والتقلبات في أسعار السلع الأساسية واستدامة النمو الاقتصادي، يمكن أن يقوض ذلك أيضاً الوفاء بالالتزامات بموجب الصكوك الدولية مثل اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠ وإطار سِنداي. واختتم بالقول إنه على الرغم من أن الجمهورية الدومينيكية هي من بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، فهي لا تزال عرضة للظواهر الطبيعية التي قد تقوض سنوات من التقدم المحرز. ومن أجل ضمان فعالية عملية إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي أن تراعي جميع خطط المنظمة ومشاريعها البلدان المتوسطة الدخل.

٣٩ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إن جهود الإصلاح التي أطلقها الأمين العام متصلة باللجنة الثانية تحديداً، نظراً إلى التحول الجاري في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجب أن تكون الدول الأعضاء والأمانة العامة جريئة وخلاقة في دعم الأمين العام ونائبة الأمين العام في هذه المبادرة.

٤٠ - وفيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة، رأى أنه يجب إعادة النظر في الممارسات القديمة. ولا يمكن أن يستمر تقسيم اللجنة إلى مجموعتين رئيسيتين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لأن هذا التمييز لم يعد قائما في الواقع، وهو قد يقوض الشمولية اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ العالمية. وينبغي للمجموعات الإقليمية وفرادى البلدان أن تكون قادرة على تقديم مشاريع قرارات بحُرية. وينبغي دمج مشارع القرارات المتعلقة بمواضيع متشابهة. وينبغي تحسين

أساليب العمل والممارسات لتعزيز نوعية المناقشات والتأكد من أنها تسهم في التقارير الموضوعية التي تعدها الأمانة العامة. وستساعد القرارات التي تتخذ كل سنتين أو كل ثلاث سنوات الأمانة العامة على إعداد تقارير ملائمة للتفكير الطويل الأمد. وفي سياق الإشارة إلى قرار إنهاء بعض القرارات وحذف بنود في جدول الأعمال لم تعد ذات أهمية، أعرب عن أمله في أن يكون عمل اللجنة أكثر فعالية وعملي المنحى. وقال إن وفد بلده يتطلع أيضاً إلى أن تنظر اللجنة في التداخل بين عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنتين الثانية والثالثة، وفي توصيات الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

٤١ - وتابع كلامه قائلاً إن جدول الأعمال المالي والاقتصادي للجنة الذي يتناول مسائل من قبيل الدور الإيجابي للتجارة الحرة، وتخفيض ديون بلدان منطقة البحر الكاريبي (لا سيما، البلدان المتضررة بالظواهر المناخية الأخيرة)، ومراقبة التدفقات المالية غير المشروعة، سيحفز التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والمضي قدماً في تنمية البلدان.

٤٢ - وأوضح أن المكسيك ملتزمة بخطة عام ٢٠٣٠ وستواصل الدعوة لتنفيذها عالمياً على نحو غير قابل للتجزئة. وقال إن وفد بلده سيروج أيضا لاتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء الفقر يتجاوز نصيب الفرد من الدخل ليشمل الحقوق الأساسية، بما في ذلك التعليم والغذاء والأمن والصحة والضمان الاجتماعي والإسكان. وفي سياق الإشارة إلى فقدان الوظائف المذهل بسبب الاستعانة بالآلات، دعا إلى تحليل الأثر غير المعروف للتغير التكنولوجي الكاسح في خطة عام ٢٠٣٠ بغية تحديد التحديات والفرص على حد سواء.

٤٣ - وقال إن بلده الذي استضاف الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، سيتعاون مع الرئاستين المقبلتين اللتين ستتولاهما مصر والصين لدفع عجلة الأهداف المحددة لعام ٢٠٢٠ والتوعية بضرورة حماية النظم الإيكولوجية. وتجعل الأعاصير الأخيرة في منطقة البحر الكاريبي التكيف مع تغير المناخ ضرورة ملحة. واختتم بالقول إن المكسيك ستقوم بمتابعة أعمال المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث وستواصل دعم تنفيذ جميع جوانب اتفاق باريس.

٤٤ - **السيدة ساران** (جنوب أفريقيا): قالت إنه ينبغي للجنة أن تعمل على تحقيق التنمية المستدامة مع معالجة التحدي الثلاثي المتمثل في الفقر والبطالة وعدم المساواة. ونظراً إلى أن بعضاً من أعلى معدلات الفقر موجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتوافق خطة عام ٢٠٣٠ مع خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، ويجري العمل على تنفيذ الخطتين بصورة متزامنة. وأضافت أن الجهود الإنمائية قد عُزِّزَت أكثر من خلال برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٤٥ - وكما يتضح من تراجع التمويل لأغراض التنمية والتنصل من الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية، يتضاءل التفاؤل والوحدة اللذان اتسمت بهما الإنجازات المحققة في عام ٢٠١٥. واسترسلت قائلةً إن خطة عام ٢٠٣٠ ستكون بعيدة المنال من دون الوسائل الضرورية للتنفيذ وبناء القدرات في البلدان النامية. ولا يزال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب في صميم الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن يرسخ التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومع القطاع الخاص الالتزامات التاريخية للبلدان المتقدمة النمو، عوض أن يكون بديلاً لها. ولذلك لا تزال الحاجة إلى مواصلة المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادتها بالغة الأهمية.

٤٦ - واستطردت قائلةً إنه ينبغي أن تكون مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وخاصة من أفريقيا، في طليعة أولويات الجهود الدولية المتعلقة بتمويل التنمية. وقال إن أفريقيا خسرت بلايين الدولارات التي كان يمكن، لولا ذلك، أن تستخدم لتنمية القارة وتلبية احتياجات سكانها. ويشكل تغير المناخ تهديدا للأمن الغذائي والتغذية اللذين يعتبران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة كما أنهما مرتبطان بالزراعة المستدامة والنظم الإيكولوجية الصحية. وفي هذا السياق، يشكل التنفيذ الكامل لاتفاق باريس والمساهمات المحددة وطنياً عنصرا جوهريا، ويجب أن تؤخذ الخسائر والأضرار في الحسبان بالكامل، وعدم الاكتفاء بإدارة مخاطر الكوارث. ويمكن أن يسهم الاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، في حين يمكن أن يسهم التوسع الحضري المستدام والمدن الذكية في القضاء على الفقر وتحسين النتائج الاقتصادية والصحية.

٤٧ - ورحبت بالوثيقة الختامية الموضوعية للمنتدى الثاني المعني بمتابعة تمويل التنمية الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونوهت بتحسّن التمثيل الجغرافي بين أعضاء لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية التي ينبغي رفع مستواها لتصبح هيئة حكومية دولية كاملة.

٤٨ - **السيد بيليفي** (سان مارينو): قال إنه يجب على البلدان أن تعمل معا لمكافحة تغير المناخ والفقر على نحو أكثر فعالية، ويجب

على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور محوري في تسوية المشاكل العالمية. وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠، تضطلع اللجنة بدور هام بوصفها محفلا ذا مصداقية. وأضاف أن مسؤولية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تقع على عاتق فرادى الدول التي ينبغي أن تفي بوعودها وتُدمج أهداف التنمية المستدامة في قوانينها وسياساتها. وتمشيا مع خطة عمل أديس أبابا، لدى القطاع الخاص والمجتمع المدني دور هام في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الطموحة والعالمية. وبعد مرور عام على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، يكمن التحدي الماثل أمام المجتمع الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية؛ ويلزم بذل مزيد من الجهود من أجل الناس الذين يعيشون في الفقر المدقع ويعانون من سوء التغذية. وحث على اتخاذ إجراءات تركز أكثر على التصدي لوفيات الأمومة وعدم المساواة بين الجنسين وعلى تعزيز التعليم الشامل للجميع والاستثمار في الطاقة المستدامة وتوسيع نطاق الرعاية الصحية.

٤٩ - **السيد باروس ميليت** (شيلي): قال إنه ينبغي تعزيز أساليب عمل اللجنة وآلياتها لتجنب الازدواجية وزيادة الشفافية. وينبغي أن تستمر ممارسة اعتماد أغلبية مشاريع القرارات بتوافق الآراء، عند الاقتضاء، وذلك بالتحلي بالمرونة من أجل تجاوز الخلافات. وينبغي اتخاذ قرار بشأن تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل، التي يقطن فيها أكثر من ٧٠ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر. وفي المناقشة العامة للجلسة العامة للجمعية، ركزت رئيسة شيلي على ضرورة إجراء حوار جاد بشأن إدراج معايير متعددة الأبعاد لتحديد مستوى التنمية في البلدان المتوسطة الدخل.

٥٠ - وتابع كلامه قائلا إن شيلي ستؤكد مجددا خلال الدورة الحالية مبادئ التجارة الدولية والتنمية، وشرعية الأمم المتحدة واختصاصها لتناول تلك المسألة. ورحب بالدعوة التي وجهتها الأرجنتين لاستضافة الندوة الرفيعة المستوى المقبلة لمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنون ''التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل إنجاز خطة عام ٢٠٣٠''. وستتيح الندوة فرصة لمواءمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع أهداف التنمية المستدامة.

٥١ - وأضاف أن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، إذ يُشرف على نهايته، تمخض عن بعض الدروس الهامة وأفضل الممارسات. وينبغي مواءمة جهود القضاء على الفقر مع خطة ٢٠٣٠. ودعا إلى اتباع نهج يركز أكثر على تعدد الأبعاد لا يُقاس فيه الفقر بالدخل فحسب، وإنما بمعايير بيئية واجتماعية واقتصادية أيضا.

٥٢ - واسترسل قائلا إن الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق باريس غير قابلة للتفاوض. ويجب على المجتمع الدولي في الواقع أن يذهب إلى أبعد من ذلك وأن يُعيد النظر في نماذج الإنتاج والاستهلاك التي يتبعها وأن يعزز استخدام الطاقة المتجددة ويكفل حماية المحيطات. وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، أعرب عن القلق إزاء الإنتاجية الزراعية والاستخدام المستدام للمياه والعلاقة بين المناطق الحضرية والريفية والفقر وتقلب الظروف في المناطق الحضرية. وفي الختام، أكد مجددا شرعية الجمعية العامة التي لا يمكن إنكارها وأقرّ بالعمل الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة واللجنة الثانية، وخصوصا في تناول المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمسائل الاجتماعية والبيئية في إطار متعدد الأطراف.

٥٣ - **السيد جا سونغ نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن من الضروري بذل جهود أكبر من أجل إحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الأوضاع الحالية المعقّدة. ويشكل توفير بيئة سلمية أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة وهو أهم الأهداف الرئيسية الثلاثة للأمم المتحدة، أي السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن السلام والتنمية هما حقان مشروعان للدول الأعضاء، فإن الولايات المتحدة تنتهك السلم والأمن العالميين بالسعي إلى تغيير النظام في بلدان ذات سيادة باسم الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية والحرب على الإرهاب. وذكر أن الولايات المتحدة تستخدم الأعتدة الاستراتيجية النووية في شبه الجزيرة الكورية وتُجري تدريبات عسكرية مشتركة لا نهاية لها تهدف إلى تغيير النظام في بلده. وفي الوقت نفسه، فرضت الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا على بلده بذريعة تنفيذ ''قرارات جزاءات'' غير قانونية وغير مبررة. وتتعارض أعمال الولايات المتحدة مع جوهر أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما انسحابها من اتفاق باريس.

٥٤ - وأكد أنه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي الإسراع بإنهاء التدابير الاستبدادية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد البشرية والحضارة، بما في ذلك فرض الجزاءات على البلدان النامية. وينبغي أن يستتبع تحقيق أهداف التنمية المستدامة تدمير المركز الاحتكاري الذي تتمتع به بلدان قليلة معينة في النظام النقدي والتجاري الدولي، وإقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة تتسم

بالمساواة والعدل وتكفل تماما الحقوق التمثيلية للبلدان النامية، بما في ذلك القوى الاقتصادية الناشئة حديثا.

٥٥ - وأضاف أن بلده يحرز تقدما نحو إنجاز خطته الخمسية للتنمية الاقتصادية الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد القومي وتحقيق التنمية المستدامة. وردا على ما تُلوِّح به الولايات المتحدة من تهديدات نووية غير مسبوقة وابتزاز وما تفرضه من جزاءات اقتصادية وحصار، ازدادت يقظة بلده وأظهر قدرا أكبر من الشجاعة. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوقت نفسه تطوير قوتها النووية الوطنية واقتصادها، وتهيئة بيئة سلمية بوجود قواتها العسكرية الجبارة والمضي قُدُما على طريق بناء قوة اشتراكية من خلال الاعتماد على الذات والتنمية الذاتية. وستبذل حكومته كل ما في وسعها من جهود بهدف إلغاء النظام الدولي القديم؛ وإقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة تستند إلى العدالة والمساواة والحياد؛ والإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٦ - *تولت رئاسة الجلسة نائبة الرئيس، السيدة لويس (سانت لوسيا).*

٥٧ - **السيد ميرو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام ينبغي أن تركز على القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والرخاء والتصدي لعدم المساواة والظلم ومكافحة تغير المناخ. ولا يمكن معالجة هذه المسائل إلا من خلال أهداف التنمية المستدامة التي أدمجها بلده في المرحلة الثانية من خطته الخمسية، تمشيا مع خطة عام ٢٠٦٣. ويتضمن إطار العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلده استراتيجيات لنشر الأهداف باللغات الوطنية بالإضافة إلى تنظيم حلقات عمل بشأن تعميم هذه الأهداف في الخطط والميزانيات المحلية من أجل تحقيق نتائج تخدم مصلحة الناس العاديين.

٥٨ - وأردف قائلا إنه على الرغم من تدني مستوى التصنيع وعدم كفاية البنى التحتية، فإن بلده استحدث سياسات واستراتيجيات بشأن النمو الاقتصادي تهدف لخفض معدلات البطالة وتقليل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر باتخاذ تدابير رامية إلى النهوض بمباشرة الأعمال الحرة والتصدي للفساد. وتأمل تنزانيا في بلوغ مركز البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٥.

٥٩ - وأضاف أنه على الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن تعبئة الموارد من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية تقع على عاتق كل بلد، فلا بد من تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألاّ تُغيَّر الأهداف الواضحة لخطة عمل أديس أبابا بشأن إحداث تحول اقتصادي من خلال إقامة شراكات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

٦٠ - وأكد أن تزايد الآثار الضارة لتغير المناخ ينعكس انعكاسا سلبيا على كل جزء من أجزاء العالم، بما فيها بلده، ويعوق الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية. ودعا إلى الالتزام الجاد ببناء القدرة على الصمود في البلدان الفقيرة، مثل بلده، حيث تظهر هذه الآثار بوضوح أكبر. وتتعرض البنية التحتية الحيوية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية كلها للخطر بسبب آثار تغير المناخ.

٦١ - **السيد الكواري** (قطر): قال إنه يجب على المجتمع الدولي إرسال رسالة قوية تتضمن التزاما باتخاذ جميع التدابير اللازمة المفضِية للتحول لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع احترام السياسات الوطنية ومراعاة اختلاف مستويات التنمية في البلدان. فالتنمية المستدامة عملية جماعية تشاركية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان وتقوم بإشراك جميع مكونات المجتمع. وذكر أن قطر قدمت استعراضها الوطني الطوعي خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ونظرا لأهمية الشراكات والتضامن على الصعيد الدولي، ستستضيف قطر اجتماعا رفيع المستوى في تشرين الثاني/نوفمبر للتحضير لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

٦٢ - وأشار إلى أن قطر تعمل مع المجتمع الدولي من أجل الوفاء بالالتزامات المتعهَّد بها في إطار اتفاق باريس، وهو صك يبرهن على توافر الإرادة السياسية لجميع الدول للعمل الجماعي من أجل إنشاء عالم أكثر صحة وأمنا وازدهارا. ويُسهم الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية في تغير المناخ، الأمر الذي تسبب في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وانعدام الاستقرار السياسي ونشوب النزاعات. ونظرا إلى الدور الذي تؤديه التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، ينبغي أن يتسم النظام التجاري المتعدد الأطراف بالانفتاح والشفافية وأن يخلو من التمييز. وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييد التقرير الأخير للأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/72/274). وأكد على الحاجة إلى وضع استراتيجيات لتعزيز التجارة تراعي في الوقت ذاته الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي وتهيئة بيئة مستدامة.

٦٣ - واستطرد قائلا إن بلده يسعى إلى تنفيذ استراتيجيته الإنمائية الوطنية بالتوازي مع الجهود الدولية الرامية إلى تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية.

ومع ذلك، يواجه بلده تحديا كبيرا يتمثل في تدابير انفرادية غير قانونية بدأت بقرصنة إلكترونية بهدف تشويه سمعة قطر بمزاعم كاذبة تُستخدم كذريعة لفرض حصار عليها. وتشكل هذه التدابير غير القانونية انتهاكا للقانون الدولي وحقوق الإنسان، وهي تتنافى مع مبادئ التجارة الدولية وتعدد الأطراف. وأكد أنه على الرغم من تلك التدابير غير القانونية، فإن بلده سيظل شريكا إنمائيا يمكن الاعتماد عليه وسيواصل مبادراته الإنسانية والتنموية.

٦٤ - **السيد محمد** (السودان): قال إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ سيتطلب تضافر الجهود الدولية من أجل تعزيز التعاون والشراكات ضمن إطار دولي أكثر تماسكا. ولذلك يجب أن تحصل البلدان على الموارد اللازمة وأن تُنقّل لها أكثر التكنولوجيات تطورا في البلدان المتقدمة. ومن المهم أيضا بناء القدرات وتمكينها من الوصول إلى الأسواق الدولية. وأعرب عن القلق من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، نظرا إلى أن هذه المساعدة تشكل المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في أقل البلدان نموا.

٦٥ - وأضاف أن البلدان النامية تواجه عددا من التحديات، مثل عواقب الأزمة المالية العالمية وتغير المناخ، مما يعوق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للبلدان التي تمر بظروف خاصة، ولا سيما البلدان التي شهدت مؤخرا نزاعات وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا إلى إلغاء التدابير القسرية الانفرادية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

٦٦ - وذكر أن القضاء على الفقر يشكل الهدف الرئيسي لبلده في إطار خطة عام ٢٠٣٠، إذ وُضِعت خطة وطنية تأخذ في الحسبان جميع فئات المجتمع، وتتضمن توفير الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية، وتولي اهتماما خاصا بتمكين المرأة، كما يتضح من حصة المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان التي بلغت نسبتها ٣٠ في المائة.

٦٧ - ومضى يقول إن الديون الخارجية تمثل عائقا كبيرا لعدد من الدول النامية، وعلى الأخص لأقل البلدان نموا مثل بلده، في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعوق مشاكل الديون الخارجية إمكانية حصول بلده على مصادر تمويل مشاريع التنمية، ولا يزال السودان محروما من إمكانية الاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون رغم استيفائه جميع الشروط التي تؤهله للحصول عليها. وفي إطار التأكيد على أن التجارة تمثل محركا للتنمية، حثّ منظمة التجارة العالمية على إدخال إصلاحات على النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي أن تُتاح أمام البلدان النامية فرص أكبر للوصول إلى الأسواق العالمية في إطار نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر إنصافا وغير تمييزي يزيل العقبات القائمة أمام الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. كما شدد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحقيق التنمية المستدامة. وأعرب عن استعداد بلده للإسهام في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعن تطلعه إلى التقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام عن هذا الموضوع.

٦٨ - **السيد الأحمد** (الكويت): قال إن بلده من أشد المؤيدين للأمم المتحدة وأعرب عن تقديره للجهود الرامية إلى تنشيط أعمال الجمعية العامة وتحديث ممارسات عمل اللجنة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بخطة عام ٢٠٣٠ وبخطة عمل أديس أبابا، وأشار إلى أن اتفاق باريس يشكل استجابة دولية صائبة لمواجهة تغير المناخ ومن شأنه أن يُيسِّر تحقيق الازدهار على الصعيد الدولي.

٦٩ - وأفاد أن الكويت ستواصل تحمل مسؤولياتها الدولية والإقليمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وهي تشارك في الأعمال والفعاليات المتعلقة بالتنمية التي تنظمها الأمم المتحدة. ورغم أن الكويت بلد نام، فإنها تتمتع بمستويات دخل عالية ولذلك فهي تقدم المساعدات الإنسانية للبلدان المحتاجة. واستضافت الكويت العديد من المؤتمرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وبالشؤون الإنسانية وأطلقت مبادرات تهدف إلى تعزيز التعاون والشراكة في مجالي التنمية والعمل الإنساني. ويقدم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مِنَحا وقروضا ميسَّرة للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا. وبينما أشار إلى أن الكويت تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة تتجاوز ضعف الهدف المتفق عليه دوليا، شدد على أهمية وفاء البلدان بالتزاماتها المتمثلة في تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٧٠ - **السيد الرحميد** (المغرب): قال إنه يؤيد عملية الإصلاح التي أطلقها الأمين العام، وشدد على ضرورة اتخاذ وكالات الأمم المتحدة إجراءات متسقة من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية خطة عام ٢٠٣٠. ونظرا لأن أداء المنظومة الإنمائية مرتبط بقدرتها على حشد الأموال، يكتسي التمويل الذي يمكن التنبؤ به أهمية بالغة وسيكون من الضروري معالجة أوجه عدم المساواة في التمويل الأساسي وغير الأساسي. وينبغي لجميع الشركاء والجهات الفاعلة المشاركة في الجهود الرامية إلى رسم رؤية مشتركة وتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. وبما

أن المساعدة الإنمائية الرسمية هي المصدر الرئيسي للمعونة بالنسبة للعديد من البلدان وهي عامل محفز للشراكات، فلا بد من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بها. وأردف قائلا إن المغرب أدمج أهداف التنمية المستدامة في أطر وطنية واعتمد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في أفق عام ٢٠٣٠ تولي أهمية محورية للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي.

٧١ - وأشار إلى أنه خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، المعقودة في مراكش، تم تكرار الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ وجرى حث الحكومات والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم على اتخاذ إجراءات جماعية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وينبغي بذل مزيد من الجهود لاستحداث نظام يتولى تنسيق تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، ولإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في الإجراءات الحكومية الدولية. وستركز الدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر الأطراف على وسائل تنفيذ اتفاق باريس، ولا سيما إنشاء آلية للمتابعة وتنفيذ اللوائح المتعلقة بالشفافية والالتزامات المتعلقة بتمويل الأنشطة المتصلة بالمناخ والمساهمات المقررة المحددة وطنياً.

٧٢ - وقال إنه ينبغي أن يستهل المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية بحل توفيقي يتيح للدول الأعضاء تجاوز المأزق الحالي. وفي هذا الصدد، سيستضيف المغرب اجتماعا وزاريا قبل انعقاد الدورة في تشرين الأول/أكتوبر للإعداد للمؤتمر الوزاري.

٧٣ - وتابع حديثه قائلا إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما مع البلدان الأفريقية، بات ضرورة ملحة ووسيلة متزايدة الأهمية تتيح للبلدان تبادل الخبرات استنادا إلى مبادئ المساواة والشراكة والمصالح المتبادلة. ويتقاسم المغرب خبراته ومهاراته في مجال التنمية المستدامة مع البلدان الأفريقية، من خلال قنوات تشمل الوكالة المغربية للتعاون الدولي، والزيارات التي يقوم بها ملك المغرب، جلالة الملك محمد السادس، إلى عدد من البلدان الأفريقية.

٧٤ - **السيد ماير** (البرازيل): قال إنه ينبغي تسليط الضوء على اعتماد إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة بوصفه أحد الإنجازات التي تحققت منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقات الحكومية الدولية ذات الصلة. ومازال هناك الكثير من الجهود التي ينبغي بذلها فيما يتعلق بوسائل التنفيذ، ومازال يتعين إدراج نموذج التنمية المستدامة بشكل كامل في أعمال منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أحاطت البرازيل علما بالمشاورات التي أجريت بشأن تقرير الأمين العام عن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (A/72/124-E/2018/3) وتقرير المتابعة الذي سيصدر في كانون الأول/ديسمبر، وستواصل متابعتها باهتمام، وكذلك النظر في ذينك التقريرين من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي اللجنة في دورتها الثالثة والسبعين. وأكد أن الجيل الجديد من الخطط الاستراتيجية التي يعتمدها كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا يقل أهمية أيضاً.

٧٥ - ومضى قائلا إن اللجنة تضطلع بدور حاسم في الحوار المتعلق بالتنمية المستدامة الذي يقع في صميم عمل الأمم المتحدة. ويجب أن تحافظ الدورة الحالية على الزخم الذي تحقق في عام ٢٠١٥؛ إذ لم يحن الوقت بعد لإعادة النظر في الإطار الذي تم بناؤه على مدى السنوات القليلة الماضية. ويجب القضاء على الازدواجية والتداخل في العمل لإفساح المجال أمام التآزر بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٧٦ - وأفاد بأنه من أجل ضمان إتاحة وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ للبلدان النامية، ينبغي ضمان تدفقات كافية من التعاون الإنمائي الدولي. وبما أن المساعدة الإنمائية الرسمية مازالت هي القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي، ينبغي الوفاء بالالتزامات في هذا الصدد بالكامل. ولا ينبغي أن يتوقع من الجهات الفاعلة الأخرى أن تتحمل مسؤولية تمويل التنمية المستدامة في حين لا تفي الدول بالتزاماتها.

٧٧ - واسترسل قائلا إنه ينبغي تعزيز تعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية، مع التركيز على كبح التدفقات المالية غير المشروعة والإسراع في استرداد الأصول. ولا يمكن تحقيق نتائج إيجابية إلا من خلال مسعى مشترك يشمل بلدان المصدر والعبور والمقصد. وينبغي أن يكون الحق في التنمية جزءا لا يتجزأ من خطة التعاون الضريبي الدولي.

٧٨ - وختم حديثه قائلا إن البرازيل ستعمل على منع أي نكوص عن التقدم المحرز صوب المسائل التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، مثل التجارة ونقل التكنولوجيا، وأثنى على مواضيع الأنشطة الجانبية خلال الدورة التي وقع اختيارها.

٧٩ - **السيد الجمالي** (اليمن): قال إنه وإن كانت البيانات الإحصائية تحمل مؤشرات إيجابية، فينبغي الإسراع بتنفيذ خطة عام

٢٠٣٠ وأن يتم هذا التنفيذ على الصعيد العالمي فعلا. وينبغي التصدي للتحديات الناجمة عن زعزعة الاستقرار الدولي وانتشار النزاعات، ولا سيما في الشرق الأوسط، من أجل ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

٨٠ - وأردف قائلاً إن اليمن وقع اتفاق باريس من أجل العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على كوكب الأرض وتحضيره للمستقبل. وأكد من جديد مبدأ تقاسم الأعباء للتخفيف من أثر غازات الدفيئة وضرورة أن تعمل جميع البلدان معا وأن تضطلع بمسؤولياتها التاريخية نظرا لأن أقل البلدان نموا هي الأكثر تضررا من الآثار الضارة لتغير المناخ مع أن الأنشطة الصناعية في البلدان المتقدمة النمو هي السبب الرئيسي.

٨١ - وأشار إلى تدهور الأحوال المعيشية في اليمن بسبب الانقلاب الذي قامت به الميليشيات الحوثية ضد النظام الشرعي. وقد تم تعليق الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة في معظم المحافظات في وقت يتعرض فيه السكان للهلاك بسبب تفشي وباء الكوليرا الذي أودى بحياة نحو ٢ ٠٠٠ شخص. وأضاف أن حكومة بلده تعمل مع مجلس الأمن والمبعوث الخاص للأمين العام لليمن للضغط على الميليشيات لكي تشارك في العملية السياسية. ودعا الدول الأعضاء إلى المساعدة في دفع هذه العملية إلى الأمام حتى يتمكن بلده من الانتقال من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة إعادة البناء.

٨٢ - وختم حديثه قائلا إن حكومة بلده تؤيد جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة ونتائج الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وعلى مر السنين، أصبحت الأمم المتحدة كيانا بيروقراطيا يتكون من جزر منعزلة. لذا ينبغي أن توسع عملية الإصلاح نطاق المشاركة لتحقيق أهداف الاستراتيجيات الإنمائية الدولية.

٨٣ - **السيد بيريرا** (سري لانكا): قال إن بلده كان أول بلد ينشئ وزارة للتنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتلا ذلك مشروع قانون برلماني بشأن إقامة مجلس للتنمية المستدامة، وإنشاء لجنة برلمانية لكفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٤ - ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون القضاء على الفقر الذي يشكل تحديا خطيرا بالنسبة للعديد من البلدان. وأضاف قائلا إن حكومة بلده قد أحرزت تقدما كبيرا في التخفيف من وطأة الفقر، ولا سيما من خلال تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وأعلنت عام ٢٠١٧ سنة التحرر من الفقر. ومع دخول بلده مرحلة المصالحة بعد انتهاء النزاع، ستضع الحكومة برنامجا للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات لحمايتهم من أنماط التفكير التمييزية والسقوط في دوامة العنف. ويعتبر التثقيف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسألة أخرى ذات أولوية كبرى نظرا للجهود الرامية إلى إنشاء اقتصاد يقوم على المعرفة ويستند إلى مبادئ اجتماعية عادلة. وتساعد الرعاية الصحية المجانية الشاملة على مكافحة الأمراض المعدية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقد أدت إلى خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات. ورغم أن سري لانكا أصبحت الآن سليمة من شلل الأطفال ومن الملاريا، فإنها مازالت تواجه تحديات تتعلق بمكافحة الأمراض غير المعدية، وتمويل نظام الرعاية الصحية المجانية الشاملة بها.

٨٥ - وأشار إلى أنه بالنظر إلى الخطر الذي يتهدد النباتات والحيوانات في سري لانكا من جراء الكوارث الطبيعية، أطلقت مبادرة لمكافحة تغير المناخ من خلال الحفاظ على غابات المنغروف، التي يمكن أن تعزل نسبة من الكربون تصل إلى خمسة أضعاف النسبة التي يمكن أن تعزلها الأنواع الأخرى من الغابات. وأدى نجاح هذا المشروع إلى فتح أول متحف لغابات المنغروف في العالم. وأضاف قائلا إن تصديق حكومته على اتفاق باريس يعبّر عن وجود إرادة سياسية على أعلى المستويات لدعم جميع الجهود العالمية الرامية لمكافحة تغير المناخ. ورغم أن العديد من البلدان أطلق مبادرات ترمي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي التغلب على عدد من العقبات التي تحول دون إحراز تقدم، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالتمويل وتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات.

٨٦ - **السيد أليمو** (إثيوبيا): قال إن السياق العالمي لم يفض إلى الدفع في اتجاه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي؛ وكما لاحظ الأمين العام في *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧*، فإن معدل التقدم اللازم لتحقيق غايات عام ٢٠٣٠ كان أبطأ من المطلوب. وأضاف أن ارتفاع معدلات الجوع في العالم دليل على تراجع مقلق في مكاسب التنمية، وأشار إلى وجود فجوات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وأعرب عن اتفاقه مع الرسالة الرئيسية الواردة في التقرير ومفادها أن الإحساس بوجود حاجة ملحة أمر ضروري لتحقيق الرؤية المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب.

٨٧ - وأفاد بأنه في عالم مترابط، لا يمكن تحقيق حياة لائقة ومزدهرة للجميع إلا من خلال تنشيط شراكة عالمية حقيقية والتعاون

بين العديد من أصحاب المصلحة. وينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتوفير المساعدة الإنمائية الرسمية الكافية والمتواصلة وتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وينبغي تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا، ويجب تنفيذ اتفاق باريس تنفيذا تاما لمكافحة العواقب المدمرة لتغير المناخ من خلال إعداد برامج أكثر تكاملا للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

٨٨ - وأضاف قائلا إن إثيوبيا تعجّل بتنفيذ خطتها الإنمائية الحالية التي تدمج أهداف التنمية المستدامة. وقد بدأت مشاريع التنمية الريفية والحضرية تؤتي ثمارها، ويجري تنفيذ برنامج لجعل البلد مركزا صناعيا رئيسيا في أفريقيا. وبغية تمويل مبادرات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، خصّص أكثر من ٧٠ في المائة من الميزانية الوطنية لمشاريع لصالح الفقراء، ويجري تسخير الفوائد المستمدّة من جميع أنواع الشراكات. وإلى جانب تطوير اقتصاد قادر على مقاومة تغير المناخ، تضاعف الحكومة جهودها الرامية إلى توفير شبكات الضمان الاجتماعي والإغاثة في حالات الطوارئ - بمساعدة الشركاء الإنمائيين - لملايين الإثيوبيين المتضررين من الجفاف الحالي الناجم عن تغير المناخ. وقد توقع البنك الدولي أن تكون إثيوبيا أسرع اقتصادات العالم نموا في عام ٢٠١٧.

٨٩ - **السيد محمد** (ملديف): قال إن اللجنة يمكنها أن ترسم مستقبل التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء. ويمكن عزو نجاح ملديف منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة إلى اتباع أربع استراتيجيات مترابطة هي: الشراكة والاستثمار والابتكار وبناء القدرة على الصمود. وأردف قائلا إن الشراكات القوية مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى سهلت حصول بلده على الموارد المالية والخبرة التقنية اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج ورفع مستوى المعيشة. وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تلك الدفعة الأولية لارتقاء الدرجة الأولى من سلم التنمية. وسلط الضوء على أهمية التعاون الدولي بين الشركاء والأمم المتحدة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٩٠ - وأوضح أنه رغم أن المعونة الأجنبية مازالت مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل، فينبغي أن يكملها التمويل المحلي. وقد استثمرت ملديف في الهياكل الأساسية الرأسمالية والقدرات البشرية، وهي تقر بالدور الأساسي للمرأة والشباب في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وأتاحت تلك الاستثمارات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لملديف الخروج من فئة أقل البلدان نموا والانتقال إلى الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل في وقت مبكر. واستدرك قائلا إنه سيلزم توفير المزيد من الاستثمار الأجنبي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة من مراحل التنمية في بلده. وأضاف أن إطار الإقراض بالمؤسسات المالية الدولية لا يعطي الأولوية للدول الصغيرة - وهي مشكلة يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في علاجها.

٩١ - واسترسل قائلا إن الابتكار هو مفتاح التغلب على التحديات الاقتصادية والبيئية الفريدة التي يواجهها بلده وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. كما تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا في تيسير التنمية. وأضاف أن الاستعراض الوطني الطوعي الذي أجراه بلده سلط الضوء على السياسات الابتكارية المعتمدة بهدف تحقيق الغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وختم حديثه قائلا إن ملديف دولة أثبتت قدرتها على الصمود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وستكون شريكا راغبا في مساعدة البلدان الأخرى على بناء قدرتها الوطنية على الصمود.

٩٢ - **السيدة أورتيز (هندوراس)**: قالت إنه من أجل فهم التنمية بما يتجاوز التقسيم التقليدي للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ينبغي النظر إلى التنمية المستدامة من خلال عدسة كلية وشاملة. وقالت إن الفقر الذي يعتبر عقبة معترفا بها أمام التنمية المستدامة يتجاوز الافتقار إلى الدخل وينبغي معالجته كظاهرة متعددة الأبعاد لضمان سبل معيشة مستدامة، ومعالجة الجوع وسوء التغذية، وتوفير التعليم والخدمات الأساسية، ومكافحة التمييز والإقصاء الاجتماعي. ويعكس توافق الآراء الأوروبي الجديد بشأن التنمية هذا المنظور الأوسع نطاقا. وقد قام رئيس هندوراس، الملتزم بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بوضع دليل للفقر بأبعاده المتعددة من شأنه أن يكمل التقييمات القائمة على أساس الدخل.

٩٣ - وأفادت بأن التقدم العالمي في مجال الحد من الفقر كان بطيئا. ورغم تقلص الفوارق بين البلدان، كان توزيع الدخل في البلدان النامية متفاوتا أكثر بكثير مما كان عليه في التسعينات؛ ففي كثير من الأماكن، لم يعد الحصول على عمل يضمن الهروب من الفقر. وقد أدى نقص فرص العمل اللائقة وعدم كفاية الاستثمار وانخفاض الاستهلاك إلى تآكل العقد الاجتماعي الأساسي الذي تقوم عليه المجتمعات الديمقراطية. فالتنمية المستدامة تعني خلق فرص عمل جيدة لتحفيز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة، وتحسين شروط التبادل التجاري للبلدان النامية.

٩٤ - وقالت إن التنمية المستدامة والجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ تعزز بعضها بعضا. وإذا لم تؤخذ آثار تغير المناخ في الاعتبار في

مبادرات التنمية المستدامة، فستُعكس المكاسب التي تحققت في العقود الماضية. وفي الوقت نفسه، من شأن الاستثمار الوطني والدولي في التنمية المستدامة أن يساعد على التصدي لتغير المناخ، ويحدّ من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، ويعزّز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

٩٥ - **السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة)**: قال إنه ينبغي تشجيع الروح التعاونية للشراكات من أجل المضي قدما بعمل اللجنة. وقال إن بلده متأهب لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل أفضل من تأهبه للأهداف الإنمائية للألفية. وقد أنشأ الأطر السياسية والتشريعية والمؤسسية اللازمة لإدماج أهداف التنمية المستدامة والأطر ذات الصلة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف مثل خطة عمل أديس أبابا وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث ومسار ساموا. وتعد اللامركزية من العناصر الحاسمة في ذلك العمل، إذ تسمح بمشاركة المستويات الدنيا من الحكومة، وهو ما يكفل الشمول. ويجب أن تظل المسؤولية والقيادة الوطنيتان واحترام حيز السياسات حجر زاوية التنمية الوطنية.

٩٦ - وبينما شدد على أن وسائل التنفيذ لا تزال ذات أهمية حاسمة، قال إنه يتعين على المؤسسات المالية متعددة الأطراف، مثل البنك الدولي، أن توسع تعريف ''الهشاشة'' في سياق التمويل الميسر من أجل إيلاء الاعتبار الكافي لهشاشة الدول الجزرية الصغيرة النامية ومواطن ضعفها، بما في ذلك بلدان المحيط الهادئ.

٩٧ - وبالرغم من أهمية تعزيز الشراكات في مجال بناء القدرات والتعزيز المؤسسي والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا، فينبغي أن يكون هذا الدعم مكملا للأولويات الإنمائية الوطنية ومتكاملا معها. ورحب بالاعتراف بضرورة تجنب متلازمة الاعتماد على الغير في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وأعرب عن أمله في أن يأخذ شركاء التنمية الثنائيون والمتعددو الأطراف الآخرون ذلك في الاعتبار أيضا. ويجب أن يسمح إصلاح الأمم المتحدة بتقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والعمل على الأولويات الوطنية الأخرى. بيد أنه لا ينبغي أن تُتخذ التدابير الرامية إلى تحقيق الفعالية من حيث التكلفة على حساب البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٩٨ - وأضاف أن توفر البيانات والإحصاءات في الوقت المناسب وتصنيفها مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات مستنيرة دعما لخطة عام ٢٠٣٠ أمران حاسمان وملحان، وينبغي أن يظلا محور تركيز المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقال إن بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا الملائمة والميسورة أمور حتمية لتحقيق هذه الغاية. وأوضح أن بلده يعزز مكتبه الوطني للإحصاء بمساعدة من أستراليا والأمم المتحدة.

٩٩ - وأشار إلى أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيمثل تحديا بالنسبة لبلده، لا سيما في ضوء الأثر المترتب على تغير المناخ وما يتصل به من ظواهر جوية قصوى. ويجب الحفاظ على الالتزام الجماعي باتفاق باريس. ويتعين تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع المساهمات المحددة وطنيا.

١٠٠ - وفي الختام، ذكر أنه من بين التدابير الأخرى، سلّم إطار التنمية القادرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ وشراكة القدرة على الصمود في منطقة المحيط الهادئ بأهمية حماية المحيط الهادئ وذلك عملا بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، المعقود في حزيران/يونيه.

١٠١ - **السيدة كوريت (سلوفينيا)**: قالت إن التحديات التي تواجه التنمية المستدامة تضع المسؤولية الاجتماعية العامة للمجتمع الدولي على المحك وكذلك قدرة واضعي السياسات على تحويل هذا الشعور بالمسؤولية إلى استراتيجيات ملائمة وفعالة. وقالت إن بلدها يعِدّ حاليا استراتيجية إنمائية وطنية جديدة ستشمل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وإن برلمانها اعتمد قرارا جديدا بشأن التعاون الإنمائي الدولي والمساعدة الإنسانية. وسيزيد بلدها الحصة المخصصة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية تدريجيا بالتوازي مع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتعتبر سلوفينيا حاليا من بين أفضل ١٠ بلدان في العالم فيما يخص الأداء المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

١٠٢ - واسترسلت قائلة إن اتفاق باريس وخطة عام ٢٠٣٠ قد رسما اتجاها واضحا نحو مستقبل أكثر استدامة. وينفذ بلدها هذه الاتفاقات بالقدر اللازم من الاستعجال. وستكون فعالية تعددية الأطراف مفيدة بشكل خاص في التصدي للتحديات المتصلة بحماية البيئة والموارد الطبيعية.

١٠٣ - وفي الختام ذكرت أنه بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة المترابطة المتعلقة بالأمن الغذائي والاستدامة البيئية، ستقدم سلوفينيا

مبادرة لإعلان اليوم العالمي للنحل. إذ يمكّن النحل والملقحات الأخرى من إنتاج الأغذية، وهي تمثل عنصرا هاما في النظام الإيكولوجي وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي لضمان مستقبل مستدام. وستؤكد هذه المبادرة الاعتراف المتزايد بضرورة معالجة التحديات الناجمة عن انخفاض عدد النحل بسرعة. وقد حظيت هذه المبادرة بتأييد قوي في الدورة الأربعين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

١٠٤ - **السيد قشان (المملكة العربية السعودية)**: قال إن بلده يبذل كل ما بوسعه لتحقيق التنمية المستدامة على مسارين. أولا، تحسين الحوكمة الذي من شأنه أن يتيح متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وثانيا، إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطته الإنمائية الوطنية، رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال ١٣ برنامجا تركز على مختلف جوانب الأهداف، بما في ذلك مؤشرات التنفيذ. وقال إن بلده سيواصل التعاون مع الشركاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والدولي.

١٠٥ - **السيد جينغا (رومانيا)**: أعرب عن تعاطفه مع الولايات المتحدة ومع أسر ضحايا حادث إطلاق النار العشوائي في لاس فيغاس. وقال إن رومانيا تؤيد تماما الإصلاح الإداري الواسع النطاق للأمم المتحدة وتثني على توقيع غالبية الدول الأعضاء إعلانا سياسيا لهذا الغرض. وقال إن رومانيا تشاطر الأمين العام رأيه الذي أعرب عنه في تقريره بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبشأن ضرورة إجراء تغييرات جريئة لجعلها ملائمة للغرض المنشود، ولهذا فهي تؤيد النهج الذي اتبعه الأمين العام ونائبة الأمين العام بشأن استعراض أداء المنظومة الإنمائية. وأعرب عن ثقة بلده في أن تقرير المتابعة الذي سيصدر في كانون الأول/ديسمبر سيقدم توصيات عملية ومركزة من أجل وضع منظومة إنمائية أكثر مرونة وشفافية وكفاءة.

١٠٦ - وأشار إلى أن رومانيا تثني على المبادرة الفرنسية المتعلقة بإطلاق ميثاق عالمي للبيئة وإنشاء فريق عامل مفتوح لصياغة تلك الوثيقة. وسيؤكد الميثاق على البعد البيئي للتنمية المستدامة ويُبرهن على تصميم المجتمع الدولي على وضع حد لتدمير الكوكب. وينبغي للجنة أن تحشد ما يلزم من الطاقة والإرادة السياسية لكي تستوعب بالكامل خطة عام ٢٠٣٠، وأن ترشّد جدول أعمالها بالامتثال لقواعد وإجراءات الجمعية العامة واحترام المواعيد النهائية وتجنب مشاريع القرارات التي تترتب عنها آثار في الميزانية البرنامجية وتجنب الازدواجية في الولايات واتخاذ قرارات عملية وموجزة وذات مغزى.

١٠٧ - **السيد الشيخلي (العراق)**: قال إن بلده يعمل على إصلاح سياساته ذات الصلة بالاقتصاد الكلي، سعيا إلى تحقيق إيرادات أكبر وتشجيع القطاع الخاص على العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن التجارة الدولية هي محرك للتنمية، فمن المهم تيسير الحصول على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية بالنسبة للبلدان، مثل بلده، الذي يحظى بصفة مراقب حاليا. ومن شأن ذلك أن يحسن فرص تسريع وتيرة التقدم الاقتصادي في بلده، بما في ذلك التقدم في مجال التنمية المستدامة.

١٠٨ - وأضاف أن الشراكات الدولية بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو ضرورية لتعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تضطلع الدول المتقدمة النمو بدور كبير في تعزيز نقل التكنولوجيا وتطوير القطاع الخاص وتيسير الوصول إلى الأسواق. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية بما يتماشى مع توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومع إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا. وتكتسي المساعدة الإنمائية الرسمية أهمية خاصة بالنسبة للعراق والبلدان الأخرى التي تعاني من آثار النزاعات والإرهاب. وقد أدى تأثير الإرهاب إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في العراق وصعّب اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي ضوء أزمة النازحين التي تسببت فيها الهجمات الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، فإن البلد يقدر الإغاثة الإنسانية الآتية من البلدان الصديقة.

١٠٩ - وأشار إلى وجوب تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها بطريقة متكاملة مع الاحترام الكامل لسيادة البلدان على مواردها الطبيعية وبما يتماشى مع البرامج الوطنية. وقد وقعت حكومة بلده على اتفاق باريس كخطوة في الاتجاه الصحيح بالنسبة للبيئة، وهي تتطلع إلى الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد عمل العراق مع عدد من الشركاء على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

١١٠ - ودعا الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار المتعلق بمكافحة التلوث في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة والعمليات الإرهابية، الذي قدمه بلده لكي يُنظر فيه أثناء الدورة الثالثة المقبلة

لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. ومن شأن تأييد مشروع القرار أن يظهر التضامن مع بلده في حربه العادلة ضد الإرهاب.

١١١ - وقال إن العراق يواصل جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال خطة إنمائية قادرة على التكيف في مواجهة انخفاض أسعار النفط والأعمال الإرهابية. وطلب دعم البلدان الصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية - أي الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المتخصصة - لمواجهة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الإرهاب. وأشار إلى وجوب إيجاد وسيلة لمنع الإرهابيين من استغلال الثغرات في النظام المالي لتمويل جرائمهم.

١١٢ - **السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية):** قال إن الهدف السامي المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب يتطلب جهودا متضافرة من المجتمع الدولي بأسره. ومع أن مبدأ المسؤولية الوطنية أمر محوري، فإنه لن يكون كافيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى مواطن الضعف والتحديات التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي لوكالات الأمم المتحدة الإنمائية والمنظمات الدولية أن تزيد من دعمها المقدم إلى البلدان النامية. وسيكون إشراك القطاع الخاص حيويا أيضا.

١١٣ - وأضاف أنه ينبغي تعزيز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويجب أن يكون الإصلاح المقترح متماشيا مع الهدف الإنمائي العالمي للمنظمة ودورها في تعبئة الموارد، ولا سيما الموارد الأساسية اللازمة لدعم تنفيذ المبادرات الإنمائية العالمية وكفالة تمكن وكالات الأمم المتحدة الإنمائية من الوفاء بولاياتها بفعالية. وينبغي أن تأخذ منظومة التنمية في الاعتبار ظروف البلدان وقدراتها وأولوياتها واختلاف مستويات تنميتها.

١١٤ - وعلى الصعيد الوطني، قال إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أدرجت عناصر من أهداف التنمية المستدامة في خطتها الوطنية الخمسية الثامنة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى الحد من الفقر، والخروج من مركز أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠، وإرساء أسس التصنيع والتحديث. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل حكومة بلده على تعزيز النمو الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية ذات الإمكانات العالية، وعلى تكثيف الجهود من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي.

١١٥ - وقد اعتُمد هدف وطني ثامن عشر للتنمية المستدامة، عنوانه ''العيش في مأمن من الذخائر غير المنفجرة''، من أجل التخفيف من الآثار الضارة للذخائر غير المنفجرة على سكان لاو. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أُنشئت لجنة توجيهية وطنية برئاسة رئيس الوزراء إلى جانب جهات تنسيق في الوزارات والوكالات ذات الصلة. وقال إن بلده سيقدم استعراضا وطنيا طوعيا أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠١٨.

١١٦ - وفي الختام، قال إن التجارب قد برهنت على أنه لا يمكن لأي بلد، مهما بلغ حجم التزامه، أن يتغلب على جميع تحديات التنمية بمفرده. ولذلك دعا المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين إلى دعم جهود البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تمر بحالات خاصة، لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من المبادرات الإنمائية العالمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.